

## ورقة سياسات " العناية الواجبة لسلسلة التوريد الألمانية (LkSG) "

### مسودة جدول المحتويات:

- I. الملخص التنفيذي
- II. خلفية عن الموضوع
- III. كيفية أو آليات تطبيق الدعم المطلوب
- IV. الأطراف المعنية في مصر
- V. التوصيات المقترحة
- VI. المراجع

### I. الملخص التنفيذي

كشفت دراسة استقصائية للشركات التي أجرتها الحكومة الفيدرالية في 2020 على مدى عدة سنوات (رصد برنامج العمل الوطني) أن حوالي خمس جميع الشركات التي يوجد مقرها في ألمانيا والتي تضم أكثر من 500 موظف حاليًا تفي بشكل كافٍ بالتزاماتها المتعلقة بالعناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان على مدى سلاسل التوريد الخاصة بها وهذا دليل على أن الالتزام الطوعي لا يكفي. وتقوم الحكومة الاتحادية بمراجعة وتحديث خطة العمل الوطنية بالتعاون الوثيق مع العديد من الفئات الاجتماعية وكجزء من هذه المراجعة، تم دمج القانون المتعلق بالتزامات الشركات ببذل العناية الواجبة في سلاسل التوريد بسلسلة في الاستراتيجية الشاملة الواسعة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وسيكون أحد مجالات التركيز في خطة العمل الوطنية هو دعم الشركات في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالعناية الواجبة.

يعتبر الالتزام بقوانين ولوائح التصدير، التجارة، الصناعة والقوانين المالية الدولية الخاصة بالبلاد أمر في غاية الأهمية في المعاملات التجارية بين البلدان ولضمان ذلك، يجب على الشركات القيام بتطوير اطر اجراءتها لمطابقة الممارسات السليمة. ذلك وفي وسط المنافسة العالمية الحالية الشديدة، فاللوائح والقوانين موجودة أيضاً لحماية المصالح الاقتصادية للدول المتنافسة.

عدم إلزام البلاد لقواعد التجارة الدولية، يعرضها للغرامات والعقوبات وتأخير الشحن، وقد يضر بتصنيف البلاد في نطاق المعاملات التجارية وعلى هذا النحو، فمن الضرورة القصوى أن يكون البلاد أطر تنفيذية دقيقة لتتبع القوانين الدولية للبلد الشريكة في المعاملات التجارية. حيث أن في الأغلب ما يكون الإلتزام بقوانين التجارة شرطاً أساسياً لدخول الأسواق الدولية والحفاظ على الوصول إليها ويمكن أن يؤدي عدم الإمتثال بالقوانين الى غرامات او قيود تجارية.

لذلك فيجب تحديد التحديات المحتملة المرتبطة بضرورة تنفيذ قواعد القوانين المعنية وبالأخص القانون الجديد الصادر من دولة المانيا من 1 يناير 2023 وهو قانون " العناية الواجبة لسلسلة التوريد الألمانية (LkSG) " في الشركات المصرية وإقتراح إستراتيجيات للتعامل مع هذه التحديات، سبل الإلتزام به و توضيح العائد للسياسات المقترحة لتقييم تأثيرها الاقتصادي وجدواها.

فبمراجعة التقارير والمواقع ذات صلة لتحديد تفاصيل قانون " العناية الواجبة لسلسلة التوريد الألمانية (LkSG) " وأبعاده ، يتبين أفضل الممارسات والأنشطة الواقعية المناسبة التي يوصى بها للإمتثال بهذه اللوائح والآثار المتوقعة في حالة عدم الإمتثال به.

يتعلق قانون " العناية الواجبة لسلسلة التوريد الألمانية (LkSG) " الصادر من الحكومة الألمانية والموجه للشركات ذات المقر في ألمانيا (الشركات التي لديها 3000 موظف أو أكثر كمرحلة أولى ثم يطبق القانون على الشركات التي يعمل بها 1000 موظف أو أكثر كمرحلة ثانية ) باحترام حقوق الإنسان والبيئة والقيام

بالعناية الواجبة في سلاسل التوريد الخاصة بهم ويلزم القانون الشركات بأنشاء نظام إدارة مخاطر الموردين.

تشمل العناصر الأساسية للالتزام بقانون " العناية الواجبة لسلسلة التوريد الألمانية (LkSG) " التزام الشركات ذات المقر في ألمانيا بإنشاء نظام فعال لإدارة المخاطر ليتم دمجها في جميع العمليات التجارية ذات الصلة ويكون قادر على تحديد مخاطر إنتهاكات حقوق الإنسان والإضرار بالبيئة أو منعها أو التقليل منها أو القضاء عليها على مدى سلاسل الأمداد وذلك بوجود التدابير الوقائية والعلاجية اللازمة، جعل إجراءات تقديم الشكاوى داخل المنشأة إلزامية والالتزام بتقديم تقارير منتظمة.

تنطبق التزامات العناية الواجبة على:

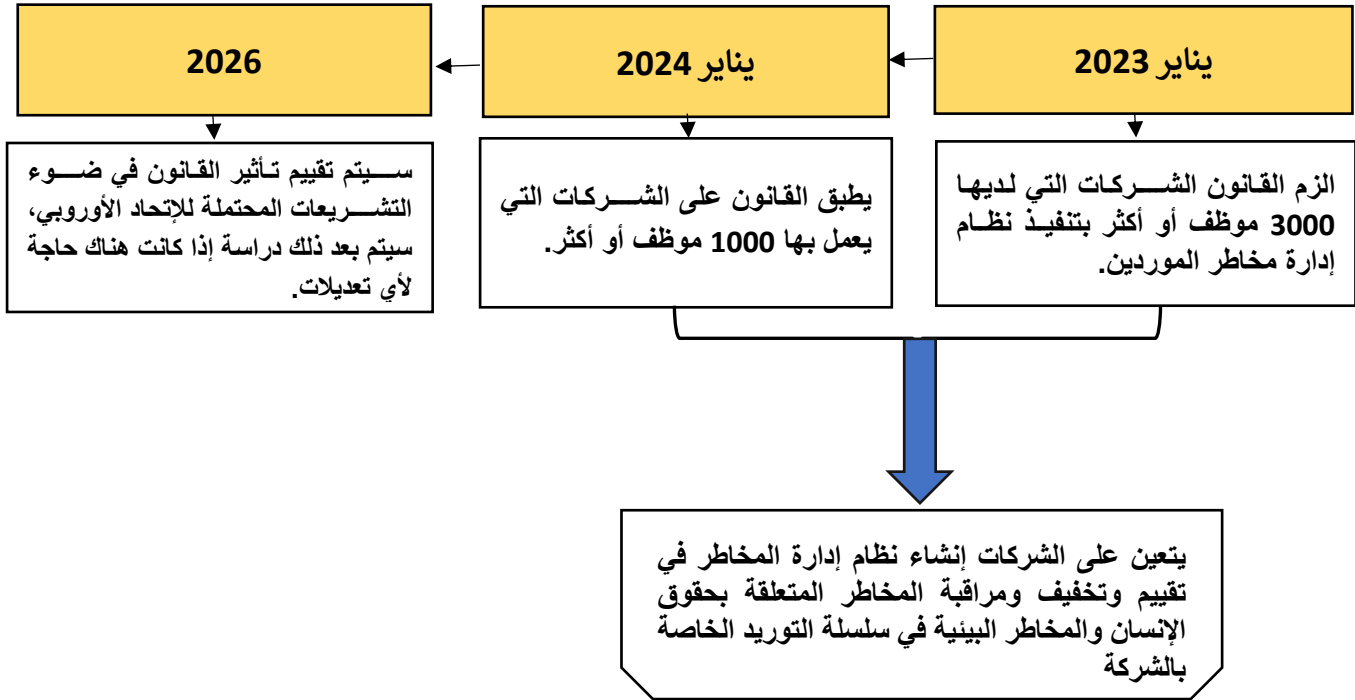
- (1) مجال الأعمال الخاصة بالشركة.
- (2) ممارسات الشريك المتعاقد.
- (3) ممارسات الموردين الآخرين (غير المباشرين).

وهذا يعني أن مسؤولية المؤسسة لم تعد تنتهي عند بوابة المصنع الخاصة بها ولكنها تنطبق على مدى سلسلة التوريد بأكملها والتي ستأثر على عمليات التجارة الدولية للشركات. لذا إذا كانت الشركة الألمانية لديها عمليات في مصر ، فيتعين على الشريك في مصر الإلتزام بالقانون الجديد.

## II. خلفية عن الموضوع

يُعد قانون العناية الواجبة لسلسلة التوريد الألمانية (LkSG) جزءًا مهمًا من التشريع الذي اصدرته الحكومة الفيدرالية الألمانية ودخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2023. يفرض القانون إلتزامات جديدة واسعة النطاق على الشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان على مدى سلسلة التوريد العالمية، ما يسمى "الالتزامات العناية الواجبة".

اعتبارًا من 1 يناير 2023، تؤثر قواعد LkSG على جميع الشركات الألمانية بشكل مباشر، بغض النظر عن شكلها القانوني أو مكتبها الرئيسي أو مكان عملها الرئيسي أو مكتبها القانوني المسجل . بدأ القانون بالتطبيق على الشركات التي تضم ما لا يقل عن 3000 موظف، واعتبارًا من عام 2024، تم التطبيق على الشركات التي لديها أكثر من 1000 موظف في المتوسط لكل سنة مالية.



جدير بالذكر أن متطلبات LkSG ليست جديدة، فهي تستند إلى متطلبات الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان Guiding Principles on Business and Human Rights التي تم نشرها في عام 2011. وفي ألمانيا، تم اعتماد خطة العمل الوطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان (NAP National Action Plan for Business and Human Rights) Nationaler Aktionsplan Wirtschaft und Menschenrechte في عام 2016 على أساس هذه العناصر الخمس التوجيهية التي تم دمجها في قانون التزامات العناية الواجبة للشركات في سلاسل التوريد (LkSG) وهي:

1. الإفصاح عن المسؤولية - وضع ونشر - سياسة عامة بشأن احترام حقوق الإنسان والأعتراف بالمسؤولية.
2. تحليل المخاطر - وجود منظومة لتحديد الآثار السلبية الفعلية والمحتملة لحقوق الإنسان.
3. التقليل من المخاطر - وجود تدابير تخفيف المخاطر وضوابط مناسبة لفعاليتها.
4. المعلومات والتقارير - وجود آلية إبلاغ عن خرق السياسة العامة بشأن احترام حقوق الإنسان.
5. تسهيل نظام إستلام الشكاوى - وجود آلية تظلم .

يهدف قانون LKSG بالأخص إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والمعايير البيئية في سلاسل التوريد العالمية .

أما بالنسبة لتأثيرها على البلدان الأخرى، ستحتاج الشركات إلى التأكد من أن سلاسل التوريد الخاصة بها، والتي قد تمتد إلى هذه البلدان، تتوافق مع حقوق الإنسان والمعايير البيئية المنصوص عليها في

LkSG وقد يؤدي ذلك إلى زيادة التدقيق على أعمال الموردين وربما يؤدي إلى توجه الموردين إلى تحسين ظروف العمل والممارسات البيئية.

ويتطلب الأمر من الشركات إنشاء نظام مناسب وفعال "لإدارة المخاطر" يتم دمجها في جميع العمليات التجارية ذات الصلة ويعتبر النظام فعالاً عندما يكون قادر على تحديد المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة أو منعها أو التقليل منها أو القضاء عليها.

أولاً: يحتوي قانون سلسلة التوريد على قائمة شاملة لإحدى عشرة إتفاقية لحقوق الإنسان معترف بها دولياً وتشمل هذه، على وجه الخصوص وفقاً لأهميتها:

- 1- حظر عمل الأطفال
- 2- العبودية
- 3- العمل القسري
- 4- تجاهل التزامات السلامة والصحة المهنية
- 5- حجب الأجر الكافي
- 6- تجاهل الحق في تشكيل النقابات العمالية أو هيئات تمثيل الموظفين
- 7- الحرمان من الوصول إلى الغذاء والماء
- 8- حظر عدم المساواة في المعاملة في العمل.
- 9- حظر التسبب في أي تغيير ضار للبيئة المحيطة
- 10- الاستيلاء غير القانوني على الأراضي وسبل العيش.

ثانياً: بالنسبة إلى المخاطر المتعلقة بالبيئة يحتوي قانون سلسلة التوريد على القائمة الشاملة كالاتي:

- 1- حظر تصنيع المنتجات المضاف إليها الزئبق.
- 2- حظر إنتاج واستخدام بعض المواد الكيميائية.
- 3- حظر تداول وجمع وتخزين والتخلص من النفايات بطريقة غير سليمة بيئياً.
- 4- حظر تصدير النفايات الخطرة.

إذا فشلت الشركات الألمانية في الإمتثال لإلتزاماتها القانونية، فقد يتم فرض غرامات إدارية والتي يمكن أن تصل إلى 8 ملايين يورو أو ما يصل إلى 2% من إجمالي المبيعات العالمية السنوية للشركة. وتكون السلطة وهي المكتب الاتحادي للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات مجهزة بآليات تنفيذ فعالة لمراقبة إدارة سلسلة التوريد الخاصة بالشركة (**Bundesamt für Wirtschaft und Ausfuhrkontrolle**) ويمكنها، على سبيل المثال، زيارة المباني التجارية وطلب المعلومات وفحص المستندات وكذلك مطالبة المؤسسات باتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بإلتزاماتها وتنفيذ ذلك من خلال

فرض عقوبات مالية. وتفرض الالتزامات على الشركات الألمانية، والتي ستشترط بدورها على مورديها، بما في ذلك الموجودين في مصر، الالتزام بالمعايير المنصوص عليها.

وأما بالنسبة الى الآثار السلبية المحتمل وقوعها في حالة عدم أستيفاء موردين الشركة لمتطلبات القانون، فيمكن ان يحدث :

- تأثير سلبي على الخطط الزمنية وأسعار العقود التجارية.
- إزالة الشركة الموردة من قائمة الشركات التي يمكن التعاقد معها.
- تعليق مؤقت للعلاقات التجارية بين الشركة الألمانية والمورد.

يعتبر قانون LKSG "التزامًا ببذل جهد"، وليس "التزامًا لتحقيق النجاح" وانه يؤكد التركيز على المخاطر الرئيسية أولاً. وهذا يعني انه لا يتعين على الشركات ضمان عدم انتهاك أي حقوق إنسان في سلاسل التوريد الخاصة بها أو انتهاك الالتزامات البيئية ولكن يجب أن يكونوا قادرين على إثبات أنهم بذلوا جهودًا لتحديد المخاطر والقضاء عليها، وأن آليات التظلم موجودة، وأن الإجراءات العلاجية قد اتخذت عند الضرورة. إذا حدث بالفعل انتهاك لحقوق الإنسان في سلسلة التوريد الخاصة بالشركة على الرغم من كل الجهود (المناسبة)، فلا يمكن مقاضاة المؤسسة.

من المخطط ان يتم تقييم تأثير القانون في عام 2026 وفي ضوء التشريعات المحتملة للإتحاد الأوروبي، سيتم بعد ذلك دراسة ما إذا كانت هناك حاجة لأي تعديلات وكجزء من هذه العملية، سيتم أيضًا دراسة ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق التطبيق ليشمل مؤسسات أخرى.

### أهمية الالتزام بلوائح الممارسات التجارية العادلة والمشروعة:

- الإمتثال القانوني - تجنب العقوبات والغرامات: يمكن أن يؤدي عدم الإلتزام بقوانين التجارة إلى فرض عقوبات وغرامات مكلفة وإجراءات قانونية شديدة على الشركة.
- الوصول إلى الأسواق والحفاظ على السوق الألماني بالمسارعة بالامتثال الى متطلبات صارمة الشركات .
- حماية المستهلك - ضمان سلامة المنتج وجودته :يساهم الإلتزام باللوائح على ضمان تلبية المنتجات لمعايير السلامة والجودة المطلوبة، مما يوفر الحماية للمستهلكين.
- الممارسات التجارية الأخلاقية - منع الفساد والرشوة مما يعزز سمعة الشركة .
- العلاقات الدولية - بناء الثقة مع الشركاء التجاريين و بين الدول.
- إدارة الأمدادات - عمليات سلسلة التوريد الفعالة :يؤدي الإمتثال للوائح إلى تبسيط عمليات سلسلة التوريد، مما يقلل من مخاطر الاضطرابات ويضمن التدفق السلس للبضائع عبر الحدود.
- تخفيف المخاطر- إدارة المخاطر التنظيمية :يساعد فهم قوانين التجارة والإمتثال بها الشركات على تحديد المخاطر المتوقعة وإدارتها، مما يقلل من احتمالية حدوث تحديات غير متوقعة .

- المنافسة العادلة: إن الالتزام بقوانين التجارة يضمن المنافسة العادلة من خلال منع الممارسات التجارية غير العادلة التي يمكن أن تضر الشركات الأخرى في السوق.
- السمعة العالمية - تعزيز صورة الشركة: يُنظر إلى الشركات التي تمثل لقوانين التجارة الدولية على أنها شركات مواطنة مسؤولة ومواكبة لمتطلبات العمليات التجارية الجديدة، مما يعزز سمعتها العالمية ويجذب المزيد من الفرص التجارية .

بإختصار، يعد الإمتثال للقوانين واللوائح التجارية المتعلقة ببلدان معينة أمرًا ضروريًا لأسباب قانونية وأخلاقية واستراتيجية. فهو يسهل التشغيل السلس للتجارة الدولية، ويحمي الشركات والمستهلكين، ويساهم في الاستقرار والعدالة الشاملة للنظام الاقتصادي العالمي. يُنصح الشركات التي لا تتأثر بشكل مباشر بـ LKSG بالتعامل مع متطلبات اللوائح أيضًا لأن من المتوقع حدوث زيادة في متطلبات العملاء عن تعامل المؤسسة في أمور حقوق الإنسان مع تزايد الوعي وسرعة إنتشار المعلومات الحالى بسبب العولمة ولأن أيضًا من المحتمل أن يتم توسيع النطاق كنتيجة لمبادرات تشريعية للاتحاد الأوروبي .

### III. كيفية أو آليات تطبيق الدعم المطلوب

#### ملاحظات عامة :

- من أجل الالتزام بالعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان على النحو المحدد في القانون، يجب على الشركات تحديد المسؤوليات داخل منظماتها ( على سبيل المثال عن طريق تعيين موظف متخصص لحقوق الإنسان).
- كل مؤسسة تقع في نطاق التطبيق ملزمة بإجراء تحليل للمخاطر كخطوة أولى وهذا يعني أنه يتعين عليها أولاً أن تسعى جاهدة لتحقيق الشفافية وتحديد أجزاء سلسلة إنتاجها وإمداداتها التي تنطوي على مخاطر كبيرة بشكل خاص فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة وهذا يشمل أيضًا مجالات عمل الموردين.
- بالنسبة للشركات التي تتوافق بالفعل مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، لا يلزم إجراء تعديلات كبيرة.
- يتعين على الشركات التي لم تتعامل بعد مع المبادئ التوجيهية ومتطلبات برنامج العمل الوطني، ولكنها تنتظر نتيجة المبادرات التشريعية، أن تبدأ بالعمل على التعديلات سريعاً - وإلا فإنها تخاطر ليس فقط بالدعاوى القضائية والغرامات ، ولكن أيضًا الإضرار بالسمعة وتعطيل سلسلة التوريد.



## تتناول التزامات العناية الواجبة الأتي :

- 1- تنفيذ نظام إدارة المخاطر بتعيين شخص أو أشخاص مسؤولين داخل المؤسسة لأداء تحليلات المخاطر العادية.
- 2- إصدار بيان السياسة الخاصة بالمؤسسة.
- 3- وضع تدابير وقائية في مجال عمل المؤسسة تجاه الموردين المباشرين وإذا كانت هناك مؤشرات تشير إلى احتمال حدوث إنتهاك لحقوق الإنسان - تجاه الموردين غير المباشرين.
- 4- إتخاذ الإجراءات العلاجية.
- 5- إنشاء نظام إجراءات الشكاوى.
- 6- التوثيق وإعداد التقارير.

## IV. الأطراف المعنية في مصر

- وزارة التجارة والصناعة
- مركز تحديث الصناعة.
- التمثيل التجاري.
- المجتمع التصديري ومؤسسات الاعمال.
- الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة.
- وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية.
- السفارة الألمانية
- الغرف التجارية.
- المجالس التصديرية.
- المؤسسات المعنية في إتحادية ألمانيا.

## V. التوصيات المقترحة

- العمل مع مجموعة عمل تمثل منظومة التصدير لإلمانيا في مصر من مجالس التصدير المعنية ، الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة و GIZ ، لوضع خطة توعية موسعة للشركات المصدرة ذات الصلة.
- عمل برنامج تأهيل للشركات المصرية ويدار من مركز تحديث الصناعة لتأهيل الشركات بمصر لضمان نجاح عمليات التصدير الحالية.
- السرعة في تأهيل مجموعة 2 من الشركات الى يمكن ان تستبدل شركات موردة من بلاد أخرى لا تمتثل الى متطلبات القانون.



## المصادر :

(1) <https://www.roedl.com/insights/supply-chain-act-due-diligence-obligations>

(2)

<https://na01.safelinks.protection.outlook.com/?url=https%3A%2F%2Fwww.roedl.com%2Finsights%2Fsupply-chain-act-due-diligence-obligations&data=05%7C02%7C%7C1f6de8f600c142f3eef708dc25600eb8%7C84df9e7fe9f640afb435aaaaaaa%7C1%7C0%7C638426341709937067%7CUnknown%7CTWFpbGZsb3d8eyJWljiMC4wLjAwMDAiLCJQIjoiV2luMzliLjBtIl6lk1haWwiLCJXVCi6Mn0%3D%7C0%7C%7C%7C&sdata=C0ycZ34VcjYdJ0a0KDsMhzqLOAWFqnBogfy0516y6%2Bw%3D&reserved=0>

(3) <https://www.csr-in-deutschland.de/EN/Business-Human-Rights/Supply-Chain-Act/supply-chain-act.html>

(4) <https://www.csr-in-deutschland.de/EN/Business-Human-Rights/Supply-Chain-Act/Background-and-development/background-and-development.html>

(5) <https://www.csr-in-deutschland.de/EN/Business-Human-Rights/NAP/Corporate-due-diligence/Five-core-elements-of-due-diligence/five-core-elements-of-due-diligence-art.html>

(6) <https://www.csr-in-deutschland.de/EN/Business-Human-Rights/Supply-Chain-Act/Implementation-by-enterprises/implementation-by-enterprises.html>

(7) <https://www.dqsglobal.com/ar-ae/learn/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D9%85-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AF-german-lksg-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%87>

(8) <https://www.csr-in-deutschland.de/EN/Business-Human-Rights/Supply-Chain-Act/supply-chain-act.html>

<https://www.csr-in-deutschland.de/EN/Business-Human-Rights/Supply-Chain-Act/supply-chain-act.html>

<https://www.sgs.com/en-eg/news/2024/01/key-supply-chain-legislation-and-how-we-can-help>

<https://www.mayerbrown.com/en/insights/publications/2023/03/the-german-supply-chain-due-diligence-act-and-the-chemical-industry>

(9) <https://www.csr-in-deutschland.de/EN/Business-Human-Rights/Supply-Chain-Act/FAQ/faq.html#doc3a956fcc-c35e-4655-a96a-6a39a1a0a2cfbodyText1>

(10) The German Supply Chain Due Diligence Act – outline and applicability

<https://na01.safelinks.protection.outlook.com/?url=https%3A%2F%2Fwww.simmons-simmons.com%2Fen%2Fpublications%2Fckqardvsp1gst0a07mfiywh9y%2Fthe-german-supply-chain-due-diligence-act-outline-and-applicability&data=05%7C02%7C%7Cafbf7620190d84198e57108dc256028e2%7C84df9e7fe9f640afb435aaaaaaa%7C1%7C0%7C638426342139368280%7CUnknown%7CTWFpbGZsb3d8eyJWljiMC4wLjAwMDAiLCJQIjoiV2luMzliLjBtIl6lk1haWwiLCJXVCi6Mn0%3D%7C0%7C%7C%7C&sdata=Jk%2Fk3zs9TZP1nmz4Kf41kdExLmNgVbhKVNzS8QjKCMg%3D&reserved=0>